المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٢٠ نوفمبـر ١٩٩٩

أبعاد أخرى فى مفاوضات التسوية الفلسطينية الإسرائيلية

فى كـواليس المفـاوضـات الفلسطينيـة ـ الاسرائيلية ـ حول قضايا الحدود والمستوطنات والمياه والقدس واللاجئين جملة اعـتـبـارات وحسابات يتصدرها صراع الارادات السياسية، والقـدرة على اسـتـدعـاء الشـرعـيـة الدولـيـة وقراراتها بشأن الحقوق العربية، وفى عمق «الكواليس» تتحرك عوامل قد تبدو بعيدة عن الأضواء ولكنها مؤثرة، ومن أبرزها: الاقتصاد.

ولقد كان الدكتور فؤاد بسيسو محافظ سلطة النقد الفلسطينية محقا عندما أكد فى كلمته الافـتـتـاحـيـة ـ فى مؤتمر ملامح النظام النقدى الفلسطينى ـ بمقر الجامعة العربية بالقاهرة الاسبوع الماضى ان استـقـلالية الاقـتـصـاد الفلسطينى هى النواة الاساسية لبناء الدولة.

وقبل أيام من مؤتمر القاهرة، كان ملفتا مسارعة المسئولين الفلسطينيين لاستيضاح تصريحات باراك رئيس الوزراء الاسـرائيلى بشـأن الفـصـل بين الفلسطينيين والاسرائيليين مع القبول به سياسيا بوصفه اعترافا ضمنيا بالدولة الفلسطينية القادمة، ورفـضـه اقـتـصـاديا. وتكمن المفـارقـة هنا فى أن المشـروع الوطنى الفلسطينى الذى يطمح لاقـامـة

صورة للجنيه الفلسطينى الذى جرى التعامل به اعتبارا من عام ١٩٢٧. وقبل اعلان قيام اسرائيل فى عام ١٩٤٨.. وكان الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية قد استخدم فى افتتاح مؤتمر ملامح النقد الفلسطينى عبارة «اعادة احياء العملة الوطنية الفلسطينية» وكأنه يذكر ضمنا بهذا الجنيه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الدولة على الضفة وقطاع غزة وعاصمتها القدس يتطلب انهاء التبعية الاقتصادية لاسرائيل ضمن شروط الاستقلال الحقيقى، إلا أن السياسات الاسرائيلية تجعل من فرص العمل للفلسطينيين فى الضفة والقطاع، داخل اسرائيل (فلسطينى ٤٨) قيدا على هذا الاستقلال بل قيدا على التعبير عن مشروعه ومشروعيته.

ولقد أوضحت دراسة انجزها الباحث الفلسطينى غازى الصورانى الشهر الماضى ملامح تدهور الأوضاع المعيشية لسكان الضفة والقطاع على مدى سنوات المرحلة الانتقالية وفق اتفاقات «أوسلو» (من ٩٣ ـ ٩٨) وأشار الصورانى على نحو خاص الى تقليص اسرائيل لفرص العمالة الفلسطينية لديها من ١١٦ ألفا الى أقل من ٥٠ ألفا بينما عمدت الى سد سبل التنمية: زراعية وصناعية وخدمية داخل الضفة والقطاع، وكبلت المفاوض الفلسطينى ببنود قاسية مثلما جاء فى بروتوكول باريس الاقتصادى وهى بنود تعرقل خطوات التنمية المستقلة وتسعى لتوثيق ربط الاقتصاد الفلسطينى بمختلف أشكال التبعية لاسرائيل، وكانت النتيجة ـ وكما أكد الصورانى ـ أن ارتفعت البطالة من ٥ فى المائة الى ٤٠ فى المائة فضلا عن انخفاض الدخول بصورة واضحة.

وقدرت دراسة أعدتها الأمانة العامة للشئون الاقتصادية التابعة للجامعة العربية فى أغسطس الماضى أن البطالة الفعلية وصلت الى ٦٠ فى المائة بين الفلسطينيين فى الضفة والقطاع وبذلك فاقت كل المعدلات العالمية.

وأشارت هذه الدراسة الى أن اسرائيل تهيمن وتتحكم وتحتكر نحو ٩٠ فى المائة من الأسواق الفلسطينية تصديرا واستيرادا بينما انخفض متوسط نصيب الفرد فى الضفة والقطاع من الناتج القومى بين عامى ٩٢ و٩٨ من ٢٠٢٦ دولارا الى ١٥٨٧ دولارا.

والقراءة السياسية لهذه المعطيات الاقتصادية تعنى ان اسرائيل تسعى لتكثيف الضغوط على المشروع الوطنى الفلسطينى وخلق مزاعم خطيرة مفادها ان أحوال الناس المعيشية فى زمن الاحتلال أفضل منها فى زمن سلطة فلسطينية، وتزداد هذه الضغوط خطورة مع نمو فئات تعيش على الفساد وتستفيد من التبعية للاقتصاد الاسرائيلى.

ولاشك ان هذه الاعتبارات قد تسفر عن بيئة غير مواتية للتفاوض يستهدف اقامة دولة مستقلة. ولكن تجارب الشعوب فى مواجهة الاستعمار تدفع لامكانية المراهنة على ارادة سياسية متحررة من قيود الواقع الاقتصادى القائم ومنطلقه الى الاستقلال اذ يظل بالامكان انجاز الاستقلال السياسى واقامة الدولة أولا قبل انهاء التبعية لاقتصاديات الاستعمار.. وهى فى النهاية عملية ليست سهلة.

وفى كل الأحوال فإن الوعى بالأبعاد الاقتصادية لعملية التفاوض الجارية يطرح ضرورة فهم مدى ترابط ملفات التسوية بالصراع حول الاقتصاد، ولاشك ان تحقيق الاتصال والوحدة الجغرافية وازالة المستوطنات وانهاء سرقة ٨٠ فى المائة من مياه الضفة والقطاع من شأنه أن يحدد أيضا كيفية حل ملف اللاجئين ومن حيث قدرة الاقتصاد الفلسطينى على استيعاب النازحين من الضفة وغزة.. كما سيحدد أيضا الى أى مدى سيمكن وصف الدولة الفلسطينية المقبلة بأنها «مستقلة».. والى أى مدى ستكون قادرة على التحرك نحو الاستقلال الاقتصادى .. وطبيعة علاقاتها المستقبلية مع اسرائيل وعالمها العربى.

كارم يحيى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية